مجلة سوسيولوجيون ISSN: 2716-9170

المجلد: الأول العدد: 01 السنة: 2020

انتقال سوق العمل والتغيرات الديموغرافية في الجزائر

The labor market transition and demographic changes in Algeria

فاطمة النوي، جامعة الحاج لخضر باتنة -1-

fatma.noui@yahoo.fr

ملخص:

منذ الاستقلال طرأت عدة تغيرات على الاقتصاد الجزائري ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، فالأزمة البترولية لعام 1986 كشفت عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك(التخطيط المركزي) والذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، عرفت معدلات البطالة ارتفاعا إلى مستويات مخيفة خلال تلك الفترة كما أن تفاقم هذه الظاهرة يمس بالخصوص الفئات الشابة الناتجة عن النمو الديموغرافي الذي تزامن مع الأزمة، و هم في الأغلب من حاملي الشهادات فهي بطالة لا تستثني أية فئة من الخريجين وأضرت خصوصا بطالبي الشغل لأول مرة، إن عودة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية كارتفاع نسب النمو ومعدل الاستثمارات بسبب ارتفاع النفقات العمومية، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة و لكنه يبقى أمرا جزئيا.

الكلمات المفتاحية: النمو الديموغرافي، النمو الاقتصادي، الأزمة الاقتصادية، البطالة، سوق العمل.

Abstract

Since independence, there have been several changes to the Algerian economy that have contributed significantly to changing concepts, ideologies and strategies. The 1986 oil crisis revealed the fragility of the system used (Central Planning), which proved to be a failure not only in Algeria but in many countries, Led to series of economic reforms. Unemployment rates rose to frightening levels during this period, and the exacerbation of this phenomenon particularly affects the young categories resulting from the demographic growth that coincided with the crisis, they are mostly

holders of degrees , this unemployment does not exclude any class of graduates and particularly affected the job seekers for the first time. The rise in oil prices in recent years has given rise to a new impetus for financial Policy, which has contributed significantly to improving some economic variables such as high growth rates and investment rate due to rising public expenditure which has led to a drop in unemployment rates, but it remains partial.
Key words: Demographic growth, Economic growth, Economic crisis, Unemployment, Labor market.

مقدمة:

بعد استقلالها قامت الجزائر بإعداد مشاريع صناعية والتي سمحت بوضع قانون اقتصادي قابل للتطبيق، و كانت المداخيل البترولية تمثل جزءا كبيرا في مشاريع التنمية، في منتصف سنوات الثمانينات عرف الاقتصاد الجزائري صعوبات، حيث أن الأزمة البترولية سنة 1986 أثرت سلبا على هذا الاقتصاد.

كما أن الأزمة السياسية التي عصفت بالجزائر خلال سنوات التسعينات كانت ناتجة عن الأزمة الاقتصادية والتي تفاقمت منذ سنوات الثمانينات، أدت إلى تدهور كبير في اقتصاد البلاد حيث تعرض لعدم استقرار وتقلبات كان لها تأثيرات اجتماعية خطيرة. حيث أن التأثير المرتبط بانهيار أسعار موارد الطاقة والضغط الديمغرافي (النمو السكاني الذي تضاعف منذ سنة 1962)، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة حوالي 30%، وقد تجاوز هذا المعدل لدى الفئات الشابة والذين يعيشون ظروفا صعبة.

إن الأسباب التي أدت إلى ضعف سوق العمل تكمن في الاتجاهات الديمغرافية التي أثرت على تطور مختلف الفئات السكانية. ولم تعرف الجزائر معدل نمو ديمغرافي مرتفع فقط ففي المقابل كان الطلب على العمل مرتفعا أيضا وذلك لتحسن المستوى التعليمي وخاصة تعليم الإناث. إن العوامل الديمغرافية والثقافية التي تطورت بوتيرة واحدة تفسر ارتفاع معدلات البطالة.

تعتبر الجزائر من أكثر الدول التي مستها مشكلة البطالة فبين سنتي 1990 و 1997 تضاعفت معدلات البطالة و بلغت أكثر من 20% من الفئة السكانية النشيطة، و حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS فقد عرفت هذه المعدلات انخفاضا محسوسا خلال السنوات الأخيرة و لكن يبقى مشكل عدم توفر مناصب شغل مطروحا، و هذا يجعلنا نطرح الإشكال التالي:

ما هي التحولات التي طرأت على سوق الشغل في الجزائر منذ سنوات الثمانينات إلى وقتنا الحالي؟ ما علاقتها بالتغيرات الديمغرافية؟

1. نظرة حول وضعية الاقتصاد الجزائري

يرتكز الاقتصاد الجزائري في الأساس على عائدات موارد الطاقة (98% من مداخيل الصادرات الجزائرية)، ولكن مع انهيار أسعار البترول التي سجلت تدهورا حقيقيا بين 1986 و1990 مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة اضطرابات عرفت بأحداث أكتوبر 1988.

قامت الدولة بإعداد مخطط تعديل وتم تطبيقه بين 1994 و1998 من خلال الاتصال بجهات أجنبية وذلك لثلاث أهداف: البحث عن مستوردين جدد، تحسين إنتاج المعادن كتعويض عن البترول، استغلال الغاز الطبيعي كبديل للبترول من أجل التصدير العالمي. من خلال استغلال الموارد الطاقوية والتي أدت إلى نتائج مرضية بلغ معدل النمو الاقتصادي لسنة 1996 حوالي 4% بالمقارنة مع السنوات السابقة والتي اعتبرت سلبية.

نتيجة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3% في سنة 1986 مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية و منها الجزائر، بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل و قطاع التشغيل في قطاعات التصدير، و قد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث انخفضت أسعار النفط و تراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%.

بالمقابل عرف قطاع الصناعة تدهورا، حيث أن معدلات النمو كانت سلبية منذ سنة 1989 (-4.4% سنة 1996). كما أن الوسائل المستخدمة في القطاع الصناعي قديمة والكثير من الوحدات الصناعية فاق عمرها 20 سنة. هناك فروع نشاط اقتصادية عرفت انهيارا حقيقيا وخاصة منها التي تصنع الملابس، الأحذية والجلود كذلك المتعلقة بتصنيع المعادن الثقيلة كالصناعات الحديدية، الميكانيكية، الإلكترونية[1].

قدرت سعة الإنتاج بأقل من 50% سنة 1995 من مجموع الإنتاج الصناعي. وتعتبر الوضعية خطيرة بالنسبة للشركات العمومية والتي تتعامل بشكل غير مرضي مع متطلبات اقتصاد السوق العالمي حيث تتعرض للمنافسة مع منتجات أجنبية أخرى والتي دخلت الاقتصاد الحر.

عرفت التجارة الخارجية استيراد المنتجات الغذائية والصناعية وتصدير الموارد الطاقوية والتي تعتبر الجزء الأكبر من المداخيل[2].

2. تحليل مؤشرات سوق العمل

1.2 -تطور السكان في سن الشغل

رغم انخفاض وتيرة نمو السكان في سن الشغل فهي تمثل جزءا كبيرا بـ 4.2% بين سنة 1980 و1985 إلى 2.9% بين 2000 و2004 بالمقارنة مع سنة 1970 أين بلغت قيما قصوى من مجموع السكان الكلي. ابتداءا من سنة 2010 يتوقع أن تستقر معدلات السكان في سن الشغل وذلك لعدة سنوات قادمة بين 67 و 70% من مجموع السكان الكلي. إن النمو الديمغرافي عامل أساسي لهذا التطور الكبير الذي أدى إلى انتشار الفقر من خلال ارتفاع معدلات البطالة.

شكل 1: حصة السكان في سن الشغل من مجموع السكان الكلي

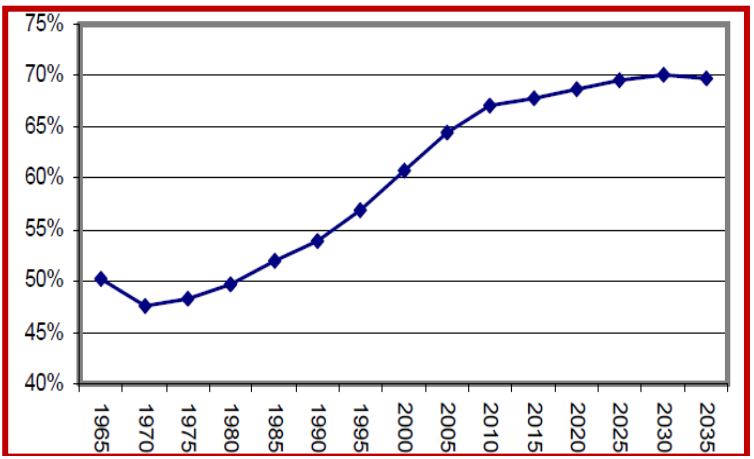

المصدر: World Population Prospect, Nations unies

2.2- معدل النشاط الاقتصادي

لقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي 42% إلى 49% بين تعدادي السكان 1977 و1998 لينخفض إلى 40% خلال الفترة الأخيرة. إن هذا التطور نتج عن ارتفاع الفئة السكانية النشيطة للإناث خلال العشريتين الأخيرتين من 5.5% سنة 1977 إلى 17% سنة 1998 لينخفض إلى 12.4% سنة 2005 ويعاود الارتفاع إلى 16.4 % سنة 2015، في المقابل استقر هذا المعدل لدى الرجال 80% بعد أن بلغ 85% في تعداد 1987 لينخفض إلى 66.8% سنة 2015، هذا يوضح تأثير المستوى التعليمي على المشاركة في سوق العمل[3].

جدول 1: تطور معدل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الجنس بالمئة بين 1966-2015

السنوات	1966	1977	1987	1998	2005	2015
م.النشاط الاقتصادي	45,83	42,11	47,04	48.81	41	41.8
ذكور	89,06	81,51	85,08	80,07	69,2	66.8
إناث	3,85	5,43	8,7	16,96	12,4	16.4

المصدر: ONS, RGPH 66-77-87-98 et diverses années

3.2- الفئة السكانية النشيطة

تتضمن الفئة السكانية النشيطة مجموع الأشخاص البالغين من العمر 15 و 60 سنة الذين يشتغلون أو يبحثون عن عمل، و قد بلغ عددهم 11.932 مليون سنة 2015 مقابل 2.560 مليون سنة 1966. و قد سجل معدل الشغل ارتفاعا (عدد السكان المشتغلين/ عدد السكان الكلي) من 21.16% سنة 1966 إلى 27.90% سنة 1998 إلى 41.7% سنة 2008 لينخفض إلى 37.1% سنة 2015، مع نهاية سنة 1998 بلغ معدل الشغل لدى الإناث 9.72% سنة 1998 مقابل 1.81% فقط سنة 1966، أما فيما يخص الذكور فقد بلغ هذا المعدل 40.36% إلى 45.68% خلال نفس الفترة[4].

شكل2 : تطور الفئة السكانية النشيطة من 15 سنة فأكثر حسب الجنس بين 1966-2015

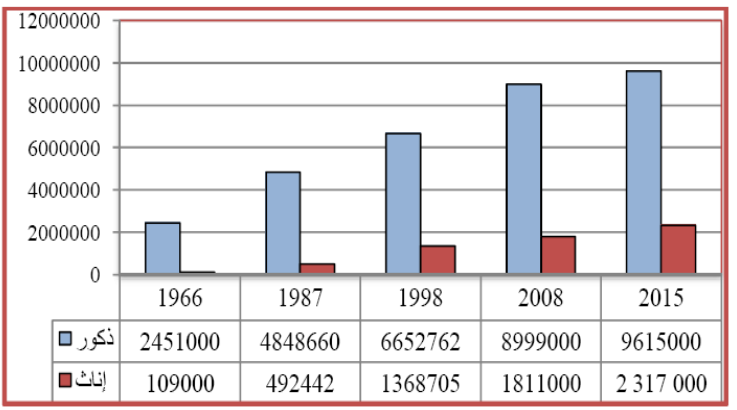

	1966	1987	1998	2008	2015
ذكور	2451000	4848660	6652762	8999000	9615000
إناث	109000	492442	1368705	1811000	2 317 000

المصدر: ONS, Les principaux résultats du sondage, Alger

3.3- معدلات البطالة

لقد تضاعفت معدلات البطالة بين سنتي 1990 و1997 و مست 20% من السكان بالخصوص الشباب، و حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS فقد عرفت هذه المعدلات انخفاضا محسوسا خلال السنوات الأخيرة لتبلغ حيث قدرت ب 21.4 % سنة 1987 لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 1998 إلى 28% [5]، ثم انخفضت تدريجيا إلى 11.2% سنة 2015، فتوفير مناصب الشغل يبقى أمرا جزئيا يقابله مشكل التنمية في الجزائر[6].

شكل 3: تطور معدلات البطالة في الجزائر 1987-2015

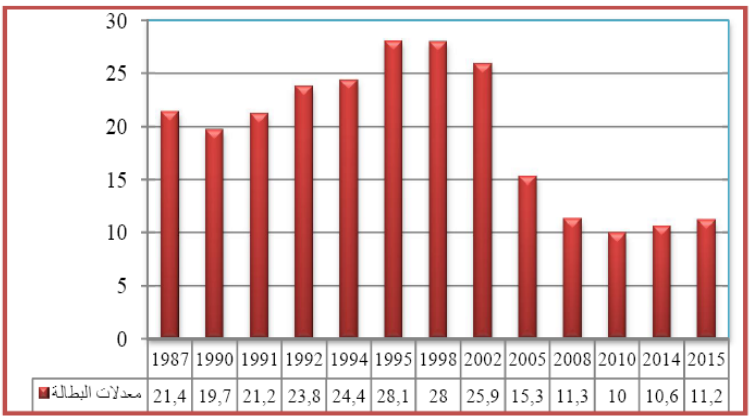

	1987	1990	1991	1992	1994	1995	1998	2002	2005	2008	2010	2014	2015
معدلات البطالة	21,4	19,7	21,2	23,8	24,4	28,1	28	25,9	15,3	11,3	10	10,6	11,2

المصدر: ONS, RGPH et MOD diverses années

3.تفسير التغيرات الديمغرافية

1.3مجتمع أغلب سكانه شباب

إن أغلب سكان الجزائر هم شباب : جزائري واحد على ثلاثة هو أقل من 20 سنة ، و نسبة البالغين من العمر 15 سنة يمثلون 40% من عدد السكان الكلي، و قد نتجت هذه الفئة من النمو السكاني الذي بلغ 3% حتى سنة 1980، وانخفض بشكل سريع خلال سنوات السبعينات و الثمانينات[7].

يعتبر هذا انفجارا حقيقيا في الوقت الذي ستواجه فيه البلاد تبعيات في مجالات التعليم (ثقل ومحاصرة من الناحية الديمغرافية والذي ينعكس بدوره على سوق العمل). إن بروز وضغط هذه الفئة الشابة ستكون صفة تميز المجتمع الجزائري مستقبلا، فهم متعلمين ومتفتحين وستكون متطلباتهم كبيرة ، كما أن أفكارهم تغيرت عن ما كانت عليه بعد الاستقلال فهم لن يكونوا مرتبطين بالقيم و التقاليد السابقة حيث يوجد الترابط والتلاحم الأسري.

إنها حقيقة حديثة بنظر المسؤولين والتي يجب أخذها في عين الاعتبار. هذا الجيل من الشباب هو من معطيات الأزمة التي تمر بها البلاد[8].

2.3- تطور عدد سكان الجزائر بين 20 و40 سنة

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها.

تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطون اقتصاديا إلى زيادة عرض العمل لاعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض(عرض العمل)، ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها. والجزائر كغيرها من الدول العربية، تعاني من عبء ديمغرافي كبير، حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع ما يؤدى إلى زيادة عدد السكان ومنه وجود عرض متزايد في سوق العمل.

من المهم أن نأخذ في عين الاعتبار التغيرات الديمغرافية خلال تلك الفترة، والانخفاض السريع للخصوبة الذي لوحظ مؤخرا، ولا ننسى أن الجزائريين الذين عددهم كبير ستكون أعمارهم بين 20 إلى 40 سنة بين 2005 و 2020. من جهة أخرى الضغط الذي تمارسه هذه الفئة الكبيرة على سوق العمل والذي يكون غير قادر على الاستجابة لطلباتهم.

إن عدد السكان الجزائريين البالغين من العمر بين 20 إلى 40 سنة سيبلغ 10.1 مليون سنة 2000 إلى 12.8 مليون سنة 2010 إلى 13.7 مليون سنة 2020. في سنة 2010 ستمثل هذه الفئة 36.6% من إجمالي السكان، ولكن لن تشتمل سوى على 34.2% سنة 2020[9].

شكل 4: تطور عدد السكان البالغين بين 20-40 سنة في الجزائر حسب الجنس بالمليون بين 2000-2020

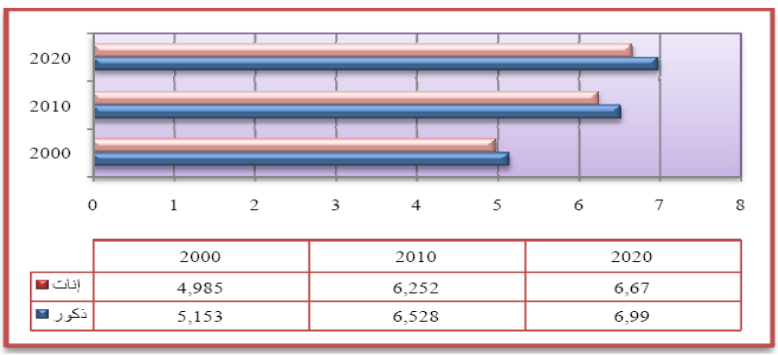

	2000	2010	2020
إناث	4,985	6,252	6,67
ذكور	5,153	6,528	6,99

المصدر: Kateb K, 2008, p 4

3.3التحضر

منذ الاستقلال دخلت الجزائر مرحلة تحضر شـديدة، حـيث بلـغ معـدل نمو المدن بين 1966 و 1977 حولي 5.8% في السنة، خلال هذه المرحلة عرفـت الجـزائر نـزوحا ريفـيا مهما، حيث وصل معدل الهجرة إلى 2.6% في السنة حوالي 1.7 مليون من الريفيين هاجروا نحو المدن (130.000/ السنة). كما أن هذا العدد مرشح للارتفاع خلال السنوات القادمة، حيث يمثل السكان الحضر في بداية الألفية 60% من عدد السكان الكلي ، فبعد الاستقلال كان نمو سكان الحضر متسارعا، ثم انخفض هذا المعدل نسبيا حوالي 5.5% في السنة[10].

تدهور الاقتصاد الجزائري كان سببا في الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وسياسات التنمية الاقتصادية شجعت على تجديد الاقتصاد الجزائري ووجهت النزوح الريفي نحو مختلف المصانع المفتوحة وذلك لتوفير اليد العاملة[11]. إن الحركة السكانية الكبيرة خلال تلك السنوات نتج عنها أزمة سكن في المناطق الحضرية، حيث أن النزوح الكبير للسكان هربا من العنف المسلح أدى إلى ازدياد الأوضاع أكثر سوءا في معظم المدن فمختلف الصحف أبرزت تدهور الظروف المعيشية والانهيار الذي يعاني منه قطاع الصحة.

4.وضعية الشغل في الجزائر وعلاقتها بالنمو الديمغرافي

تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ارتبط بانخفاض أسعار موارد الطاقة في منتصف سنوات الثمانينات جاء ذلك مع أحداث أكتوبر 1988، و العنف المسلح ابتداء من سنة 1992 ولا شك في أن تدهور الظروف المعيشية (الفقر و البطالة) له علاقة كبيرة بالعنف[12] .

كما أن التأثير المرتبط بانهيار أسعار موارد الطاقة و الضغط الديمغرافي (النمو السكاني الذي تضاعف منذ سنة 1962)، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة حوالي 30% ، و قد تجاوز هذا المعدل لدى الفئات الشابة و الذين يعيشون ظروفا صعبة[13] . إن أغلب سكان الجزائر هم شباب : جزائري واحد على ثلاثة هو أقل من 20 سنة ، و نسبة البالغين من العمر 15 سنة يمثلون 40% من عدد السكان الكلي، و قد نتجت هذه الفئة من النمو السكاني الذي بلغ 3% حتى سنة 1980، وانخفض بشكل سريع خلال سنوات السبعينات و الثمانينات [14].

بين سنتي 1950 و 1990 ارتفع عدد البالغين من العمر 15-24 سنة من 1.63 إلى 5.13 مليون و أفراد هذه الفئة عموما متعلمون و لكن لم ينجحوا في الدخول إلى عالم الشغل حيث قدر عدد البطالين بـ 1.26 مليون سنة 1991، كما تقدر نسبة البالغين من العمر أقل من 25 سنة 65% و 40% يمثلون قوى عاملة سنة 1987 و قد انخفضت إلى 35% سنة 2004 [15].

إن وضعية الشغل في الجزائر عرفت تدهورا منذ النمو السكاني السابق، حيث أن مناصب الشغل أصبحت نادرة، و بلغ عدد البطالين 650.000 سنة 1984 إلى 1.800.000 سنة 1989 إلى 2.100.000 في عام 1995، و من بين 100 عامل 31 فقط يجدون وظيفة و69 هم بطالون.

كما أن البطالة التي شهدتها الجزائر متعلقة بالإدماج، و أكثر من 63% من البطالين يبحثون عن أول عمل لهم و 62.5% هم شباب في الفئة 15-19 يعتبرون بطالين، حيث أن 85% من الأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة هم أقل من 30 سنة. هذه البطالة مست الشباب مهما كان مستواهم التعليمي، و يمكن اعتبارها بطالة الذين معهم شهادات فهذه الوضعية ستتفاقم، ومع النمو الديمغرافي سيرتفع السكان المشتغلون ب 3.6% سنة 2010 (في سنة 1985 العدد الكلي للسكان المشتغلين كان 4.9 مليون، و سيصبح 12 مليون سنة 2010)، حيث يجب خلق 300.000 منصب عمل على الأقل في العشريتين القادمتين من أجل تشغيل طالبي العمل الجدد، إن البلاد تعرف مستوى بطالة ضخمة جدا.

جدول 2: تطور التشغيل في الجزائر بين 1995-1996

الوحدة = بالألاف

التعيين	1995	1996
السكان النشيطون	**7 494**	**8 121**
السكان المشتغلون	5 389	6 015
السكان الباحثين عن عمل		
عدد البطالين	2 105	2 106
نسبة البطالة	28,1	25,9

1995 : المصدر : د.و.إ / مسح حول مقياس مستويات المعيشة في معطيات احصائية رقم 226
1996 : المصدر: د.و.إ في معطيات احصائية رقم 241

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول3: توزيع المشتغلين والبطالين حسب فئات العمر سبتمبر 2011[16]

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
- 20 سنة	304	95
24 - 20	1 207	342
29 - 25	1 696	323
34 - 30	1 453	134
39 - 35	1 235	74
44 - 40	1 113	36
49 - 45	1 085	32
54 - 50	740	14
59 - 55	519	12
60 و +	247	-
المجموع	**9 599**	**1 062**

المصدر : د.و.إ، في المجموعة الاحصائية رقم 173.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

بين سنتي 1989 و1997 قدر معدل الشغل ب 3.2%، ويقابله معدل نمو السكان الفئة النشيطة 4%. حسب الاتحاد الأوروبي (2002)، فإن معدل الشغل قدر ب1%، و هو لا يتكافأ مع معدل نمو الفئة السكانية النشيطة. إن ضعف توفير مناصب شغل سببه ضعف النمو الاقتصادي فبين 1990 و1999 قدر متوسط معدل الشغل ب 1.5% في حين كان يجب أن يكون 5.5% ليتناسب مع الفئة السكانية النشيطة[17].

جدول 4: تطور السكان الجزائريين المقيمين حسب الجنس بين 1966-2011[18]

بالآلاف

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1966*	6 073	6 023	12 096
1970	6 507	6 802	13 309
1971	6 725	7 014	13 739
1972	6 941	7 230	14 171
1973	7 197	7 452	14 649
1974	7 467	7 697	15 164
1975	7 778	7 990	15 768
1976	8 130	8 320	16 450
1977	8 451	8 607	17 058
1978	8 730	8 870	17 600
1979	8 989	9 131	18 120
1980	9 263	9 403	18 666
1981	9 573	9 689	19 262
1982	9 906	9 977	19 883
1983	10 224	10 298	20 522
1984	10 518	10 667	21 185
1985	10 867	10 996	21 863
1986	11 190	11 322	22 512
1987	11 704	11 435	23 139
1988	12 028	11 755	23 783
1989	12 342	12 067	24 409
1990	12 667	12 355	25 022
1991	12 984	12 659	25 643
1992	13 305	12 966	26 271
1993	13 624	13 270	26 894
1994	13 933	13 563	27 496
1995	14 223	13 837	28 060
1996	14 480	14 086	28 566
1997	14 678	14 367	29 045
1998	14 912	14 595	29 507
1999	15 145	14 820	29 965
2000	15 375	15 041	30 416
2001	15 591	15 288	30 879
2002	15 835	15 522	31 357
2003	16 090	15 758	31 848
2004	16 350	16 014	32 364
2005	16 624	16 282	32 906
2006	16 915	16 566	33 481
2007	17 225	16 871	34 096
2008	17 493	17 098	34 591
2009	17 846	17 422	35 268
2010	18 205	17 773	35 978
2011	18 579	18 138	36 717

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات
* التعداد العام للسكان و السكن 1966

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

خاتمة

ستكون المنافسة شرسة في سوق العمل بين جميع الأفراد الذين سيبلغون سن العشرين خلال الفترة 2000-2025، وهي مرحلة تصل فيها الأجيال التي بها أعداد كبيرة من السكان إلى سن الشغل والزواج. بسبب التأخر في بدء المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي سيصبح عدد الباحثين عن عمل من السكان في الجزائر كبيرا.

إن مشكلة البطالة ستتوسع في الجزائر ويعود ذلك إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في مجموعة الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة وتتمثل في: انخفاض أسعار المحروقات، الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة، انخفاض سعر الصرف مقارنة بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، تدهور شروط التبادل التجاري والتغيرات الديمغرافية كمعدل النمو السكاني والهجرة من الأرياف إلى المدن بالإضافة إلى ارتفاع الشباب البالغين سن الشغل والذين سيجدون صعوبة في الحصول على وظيفة فسوق العمل لا يمكنه احتواؤهم جميعا.

إن كانت الإصلاحات الاقتصادية قد ساعدت في إعادة التوازنات النقدية والمالية إلا أنها ساهمت في زيادة قيمة الفاتورة الاجتماعية بمعدلات متزايدة للبطالة، وبقيت مشكلة البطالة مطروحة حيث أن تفاقم هذه الظاهرة وسوء ظروف المعيشة الذي استمر طيلة تلك الفترة جعل فئات الشباب يواجهون صعوبات كبيرة تقف عائقا أمام تحقيق طموحاتهم.

الهوامش

[1] Yamna Achour Tani Y. **L'analyse de la croissance économique en Algérie**, thèse de doctorat en sciences option : finances publiques, Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion,Telemcen, 2013-2014, p 28

[2]Yves Nizigiyimana et Mohamed Dahmani. "Le taux d'ouverture de l'économie Algérienne (de 1980 à 2005)", Faculté des sciences économiques et de gestion de l'Université de Tizi-Ouzou, 2010, p3

[3]Rafik BoukiIa et Fatiha Talahite."Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie", Eight mediterranean social and political research meeting, Vol 21, Nº 25, Mars2007, pp 3-10

[4]Assia Cherif. " Participation Socio économique de la femme Un Etat des lieux - Cas de l'Algérie", Maître de Conférence à l'ENSSEA, 2012, p 18

[5] Rafik BoukiIa et Fatiha Talahite, loc cit, p 10

[6] ONS. ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2015, Office national des statistiques, N°726, 2015, p 1

[7]Kamel Kateb. "A qui profitera la fenêtre démographique des pays du Maghreb ?", CEPN - CNRS - Université Paris Nord et GDRI DREEM – CNRS, 2008, p 4

[8] Kamal Oukaci. "L'impact d'un choc des prix du pétrole sur l'économie algérienne", Roa iktissadia, Nº 2, 2012, p 230

[9] Kamel Kateb,loc cit, p 4

[10]Kamel Kateb. " Violences politiques et migration au Maghreb", dans AIDELF, Les migrations internationales, observation, analyse et perspectives, Colloque international de l'Association internationale des démographes de langue française, à Budapest (Hongrie) 20-24 septembre 2004, 2007a, p 12

[11] Kamel Kateb et Zahia Ouadah-Bedidi. " L'actualité démographique du Maghreb", Enseigner la guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain - actes de la DESCO Université d'été ministère de l'Education nationale - direction de l'Enseignement scolaire pour Eduscol ,Octobre 2001, 2002

[12] Kamel Kateb, loc cit , p 12

[13] Hassan Remaoun. "Aux origines de la violence en Algérie : à propos de quelques tentatives d'approche", Africa Review of Books /Revue Africaine des livres, Volume 1 N°2, 2005, p 4

[14] Georges Mutin. " Le contexte économique et social de la crise algérienne", publié dans La crise algérienne : enjeux et évolution (1997), 2009, pp 11- 15

[15] Ali Kouaouci. "Population Transitions, Youth Unemployment, Postponement of Marriage and Violence in Algeria", The Journal of North African Studies, 2004,p 33-34

[16] الديوان الوطني للإحصائيات. **حوصلة إحصائية 1962-2011، التشغيل فصل 2**، بدون سنة، ص ص55-68 ، تم تحميله من الموقع http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf بتاريخ 2019/11/16

[17] Ivan Martin. " LA POLITIQUE ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE (1999-2002): VERS UNE SOLUTION ÉCONOMIQUE À LA CRISE?", The Journal of North African Studies, Vol. 8, No. 2, Universidad Carlos III de Madrid, 2003, p 12

[18] الديوان الوطني للإحصائيات . **حوصلة إحصائية 162-2011: الديمغرافيا فصل 1**، بدون سنة، ص 34 ، تم تحميله من الموقع http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_20DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf بتاريخ 2019/11/16